

أثر المعنى في تعليمية النحو

د، عبد القادر بن زيان،

جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر

ملخص:

يهتم النظام اللغوي بدراسة علاقة عناصره بعضها ببعض دراسة شكلية مفصولة عن سياقها الخارجي (السياق غير اللغوي)، أي جملة المواقف والظروف التي تستخدم فيها اللغة ومن ثمّ فهو لا يعتد بالمعنى المقامي، بل يراه خارج نطاقه، ويتميز هذا الاتجاه بعنايته بالشكل أكثر من عنايته بالمعنى، واللغة في نظره لا تدرس بوصفها خطاباً، بل بوصفها نصاً مجرداً، إذ لا ينظر فيه إلى القرائن التي تعد روافد تفضي في نهاية الأمر إلى تعيين المراد وفهم المقصود.

يعنى كذلك بدراسة الاستخدام اللغوي والضوابط التي تحكمه، ودور المقام أو السياق الخارجي "السياق غير اللغوي"، وميزة هذا الاتجاه أنه يهتم بكل من المخاطب والمخاطب والعلاقة بينهما، وما يرافق المخاطب من حركات الجسم وتغيرات الوجه، ومن يشاركون في الاتصال اللغوي وبيئة الحدث اللغوي "الزمان والمكان" كما يهتم بقدرة السامع على الكشف عن مقاصد المتكلم، ومدى استجابته لها، وما يستلزمه التواصل من معانٍ مقامية لا يستطيع الجانب الشكلي بمفرده الكشف عنها وإبرازها، ويعدّ الدرس البلاغي أحد أهم الدراسات التي تقرن بين دراسة اللغة واستعمالها في السياق، ومن أهم الدراسات التي مثلت هذا الاتجاه ما نجده عند عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي والعلوي والجاحظ، ونجد كذلك هذا الاهتمام عند إمام النحاة سيبويه، فقد قال الشاطبي عن كتابه: «وكتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش، والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع

والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني»⁽¹⁾.

لم يكن العلماء العرب عند دراستهم للغتهم بعبيدين عن دراسة هذه الجوانب الأساسية التي يعول عليها كثيراً في فهم دلالات الخطاب ومقاصده، ك: (السياق المقام العلاقة بين المخاطب والمخاطب، قصد المتكلم ...)، بل كانت طائفة كبيرة منهم (النحاة البلاغيون، الأصوليون، المفسرون، الفلاسفة) على وعي عميق وصلة وثيقة عند تحليلهم للغة بمختلف هذه الجوانب، فقد اشتغلوا ببيان أغراض الكلام ومقاصده والظروف والأحوال التي يقال فيها ذلك الخطاب دون ذلك. ومن هنا نجد ابن جنبي (ت: 392هـ) يلح على أهمية المقام وضرورته في فهم مقصود المتكلم، إذ يقول: «فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو، وابن أبي إسحاق ويونس وعيسى بن عمر والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن وأبو زيد، وخلف الأحمر والأصمعي ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد لها من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات، فتضطر إلى قصود العرب وغوامض ما في أنفسها حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة، لا عبارة، لكن عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه غير متهم الرأي والنحيظة والعقل»⁽²⁾. وعليه لم تكن دراستهم للغة دراسة شكلية خالصة، وبهذا أدركوا أن قصد المتكلم لا يجنى من القوالب الشكلية فحسب، بل يضاف إليها جملة أخرى من المواقف الكلامية والعلائق التي تربط المخاطبين وتحدد مستوياتهم، وعليه تتغير قصود المتكلم تبعاً لهذه المواقف، فالطلب مثلاً وهو أحد قصوده يتفاوت شدة ولبناً فيكون أمراً وجوبياً على سبيل الاستعلاء، ويكون التماساً بين طرفين من نفس الدرجة، ويكون حيناً آخر دعاءً وذلك كله بحسب العلاقة بين المخاطب والمخاطب، يظهر أثر هذا التفاوت بين مستويات الخطاب في الأمثلة الآتية:

1. زيد قائم ← 2. إن زيداً قائم ← 3. إن زيداً لقائم، وغيرها من مختلف التراكيب اللغوية فهذا التقسيم من أبي العباس المبرد هو تقسيم تداولي صريح، لأنه يقوم على ملاحظة مقتضى الحال، أي: مراعاة الموقف النفسي من حال السامع تجاه ما يُخبر

به، واضطرار المتكلم إلى تعديل الكلام والتصرف فيه حتى يلائم حال السامع ويؤدي وظيفته التواصلية الإبلغية، وهو ما عرف عند بعض المعاصرين بـ: (التعالق بين الوظيفة والبنية) في الطبقات المقامية المختلفة⁽³⁾.

إن التواصل إذا فهم باعتباره إرسال رسالة لشخصٍ ما حول مسألة معينة بمقصد خاص فإنه يقتضي بالإضافة إلى المعرفة باللسان، أي: معرفة أنظمة اللغة وطرائق استعمالها معرفةً بمقصد صاحب الرسالة، وبهذا المعنى ورد كلام عبد الله دراز في مقدمة الموافقات إذ يقول: « من هذا البيان، علم أن لاستنباط أحكام الشريعة ركنين: أحدهما: علم لسان العرب وثانيهما: علم أسرار مقاصد الشريعة⁽⁴⁾. ومن هنا نشير إلى أن هذا الفريق خلص إلى أن اللغة نظام من العلامات المتواضع عليها يؤديها متكلم معين إلى مستمع معين في مقام معين بقصد تبليغ غرض معين، لذلك كان حصول الفائدة عندهم أساس كل تواصل لغوي، وإلى هذه الحقيقة أشار الغزالي، حيث أشار إلى المسالك التي من خلالها يعبر إلى تعيين مراد المتكلم، إذ يقول: « ويكون طريق فهم المراد تقدم المعرفة بوضع اللغة التي بها المخاطبة، ثم إن كان نصاً لا يحتمل كفى فيه معرفة اللغة، وإن تطرق إليه الاحتمال فلا يعرف المراد منه حقيقة إلا بانضمام قرينة إلى اللفظ والقرينة إما لفظ مكشوف...، وإما إحالة على دليل العقل...، وإما قرائن أحوال من إشارات، ورموز وحركات، وسوابق، ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتخمين يختص بدركها المشاهدون لها...⁽⁵⁾، ومن هنا عدّ الكلام بناءً مُشرعاً على اللغة بمعنى أن المؤول قد يستخرج قصد المتكلم من الكلام والإشارات المحايدة لفعل الكلام، كما أن الكلام يتضمن بالإضافة إلى القصد دلالات أخرى لا يمكن إهدارها وإبعادها، فإذا اعتبرنا القصد غاية يسعى المؤول إلى بلوغها فإن الدلالات المجاورة له تظل على قدر من الفائدة⁽⁶⁾.

إن الناظر في الدرس النحوي العربي يلقي كثيراً من قضاياها النحوية تتأسس وفق الاعتبارات الشكلية وهو المنبني أساساً على تصور العامل والمعمول والذي يهدف إلى بيان الأثر الإعرابي الذي يحدثه العامل في معمله سواء كان هذا الأثر ظاهراً أو مقدرًا كالذي نجده عند تعريفهم للإعراب بأنه: «هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها»، وبهذا المعنى فإن هذا المنحى الشكلي لم يحتفل كثيراً

بأغراض ومقاصد النحو التي تتوخى ما يترتب عن الجملة من مقاصد تبليغية تواصلية يود المتكلم التعبير عنه، كمقصد التقديم والتأخير، والتوكيد، والاستفهام، والإطلاق، والتقييد وغير ذلك مما يتجلى في خطاب المتكلمين. إن الدرس النحوي المقرر في المدارس والجامعات يقوم في كثير من قضاياها على مراعاة الجانب الشكلي الذي يهتم بتفسير الأثر الذي يلحق أواخر الكلم لفظاً أو تقديراً كالذي نجده في أبواب النحو المختلفة، و عليه فإن أي تحليل نحوي ينبغي أن ينظر إليه نظرة شمولية يوصف من خلالها وصفاً دقيقاً لأقسام الكلم ومعانيها الصرفية وانعكاساتها النحوية في التركيب، ذلك أن النحو يتعالق مع ما يقدمه المستوى الصوتي والصرفي والنحوي له⁽⁷⁾ ولقد أشار تمام حسان إلى أن النحو يقوم على طائفة من الأسس، منها ما يقدمه علما الأصوات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف وغير ذلك من المباني الصالحة للتعبير عن الأغراض والمقاصد، ومن ثم فإنه لا يمكن الفصل بين هذه المستويات اللغوية إلا لضرورة التحليل.⁽⁸⁾

إن اللغة البشرية مرتبطة في جميع أحوالها بوظيفتها الإبلاغية التي يسميها القرآن الكريم (البيان) في قوله تعالى: (الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ) [الرحمن: 4/3] وبهذا المعنى حد ابن جني اللغة بقوله: «أما حد اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»⁽⁹⁾، وهكذا يكون نحو أي لغة طبيعية ليس مجرد قواعد شكلية يتقيد بها المتكلم، وإنما يجتمع إلى ذلك مطالب الاستعمال التي بمقتضاها يتصرف المتكلم للتعبير عن الأغراض والمقاصد، ومن هنا عرف ابن جني النحو تعريفاً يتضمن قضايا النحو التي يتعالق فيها الشكل مع الاستعمال: «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، إن شذ بعضهم عنها رد به إليها».⁽¹⁰⁾ وهذا إمام النحاة سيبويه ضمن كتابه مباحث دلالية ومباحث صوتية ومباحث تتعلق ببناء الجملة العربية، ومن ثم فإن النحو في تصور النحاة الأعلام ذو مفهوم شامل يدرس النظم والأصوات والدلالات..⁽¹¹⁾

- تطبيقات حول قضايا الشكل والمعنى: نستطيع القول إنه لا يمكن تفسير الظواهر النحوية وفق الاعتبارات الشكلية فقط دونما الاعتداد بمتطلبات السياق والنظر في القرائن التي تعين المتعلم على التحليل الصحيح، وعليه فإننا نلفي عبد القاهر الجرجاني يقلل من قيمة الشكل في النحو معتبرا أن دوره محدود لا يضيف شيئا كبيرا إلى النحو: «و أما النحو فطنَّه ضربا من التكلف وبابا من التعسف وشيئا لا يستند إلى أصل و لا يعتمد فيه على عقل، وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ فهو فضل لا يجدي نفعاً ولا تحصل منه على فائدة» (12)

فالدرس النحوي ينبغي أن ينظر فيه إلى جانب المعنى والقرائن التي تطيف بالخطاب وكل ما يكون سبيلا يجعل المتعلم يدرك حقيقة النحو العربي ومن ثم يهتدي إلى السبيل المفضية إلى فهم الجمل وتحليلها تحليلا وفق متطلبات الاستعمال. وعليه فإن الإعراب الذي هو خاصية الكلام العربي لا يمثل النحو كله، ذلك أننا نلفي كثيرا من قضايا النحوية لا يعول فيها على الجانب الشكلي، من ذلك المقصورات والمنقوصات والمبنيات، كالضمائر والظروف و الأدوات وكذلك الأسماء المعربة التي تظهر على أواخرها الحركات العربية لا يمكن التعميل فيه على القرينة الشكلية بمفردها، ذلك أن نلفي من الكلمات المعربة ما تحتل أكثر من وجه إعرابي نحو قولنا: "ضرب موسى عيسى" أو "ضرب هذا هذا" فالإعراب التقديري لا يفيد المتعلم في مثل هذه التراكيب، إذ لا حاجة للمتعم لإطلاقا لتقدير الحركات، فقرينة الرتبة أو الحضور والمشاهدة هي التي تحدد وظيفة الاسم في الجملة و الذي يبدو أن المعرب (المتعلم) لا يمكنه أن يقدر العلامة الإعرابية إلا بعد أن يدرك الوظيفة النحوية كأن يكون الإعراب في محل رفع أو نصب وهو لا يحدد الإعراب الصحيح إلا بالاعتماد على القرائن الحالية و المقالية. ومن الأمثلة التي تغيب فيها العلامة الإعرابية غيابا تاما، الجمل التي تأخذ وظيفة نحوية نحو: "كاد المطر يسقط" فقد قال النحاة إن "كاد" تعمل النصب في خبرها، ولما كان خبرها جملة فعلية يتعذر معها ظهور الحركة الإعرابية جعلوها إذ ذاك جملة فعلية في محل نصب خبر كاد، رغم أن المعرب (المتعلم) في مثل هذه التراكيب لا يفيد هذا الإعراب التقديري. وفي هذا

السياق نلفي اجتهادات مجامع اللغة العربية تهدف إلى مراجعات الدرس النحوي وذلك بالتخفيف من المظاهر الشكلية التي مست الدرس النحوي في بعض مراحل المتأخرة، من ذلك قرار الاستغناء عن الطرائق القديمة في إعراب المبنيات مثلاً... فيقال في إعراب "من" في قولنا: جاء من أكرمني، من: اسم موصول مبني مسند إليه محله الرفع، وكذلك في الأسماء المنقوصة نحو جاء القاضي، القاضي: اسم مسند إليه محله الرفع⁽¹³⁾

وفي تركيب الحصر في جملة " ما ضرب القوم إلا علياً" نجد كثيراً من المتعلمين يعربون "علياً" مستثنى منصوباً وقد عولوا في ذلك على مجيء "علي" منصوباً بعد الأداة "إلا" ولو التفتوا إلى أصل الجملة المحولة عن: "ضرب القوم علياً" لزال الإشكال وانتهى المتعلم إلى إدراك الإعراب الصحيح وأدرك أن وظيفة "ما" نافية واقعة في صدر الجملة و "إلا" في حشوها لإفادة الحصر. ومن الأمثلة الإعرابية التي تظهر فيها العلامة الإعرابية وهي اعتبار شكلي لا يمكن للمتعلم أن يفضي إلى التحليل الدقيق، كالذي نجده في المثال البسيط: "أقبل خمسة عشر رجلاً" ذلك أن إعراب كلمة "رجلاً" يحتمل بيان الجنس فيكون إعرابه تمييزاً، أو يكون لبين الهيئة فيعرب إذ ذاك حالاً يؤول بمشتق حسب آراء النحاة أي راجلين.

قوله تعالى: (وَأَدْنَىٰ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ) [الحج: 27] جاء في تفسير القرطبي "الجامع لأحكام القرآن" بيان قوله: (رجالاً) «قال بعضهم إنما قال: "رجالاً" لأن الغالب خروج الرجال إلى الحج دون الإناث فقوله: "رجالاً" من قولك: هذا رجل وهذا فيه بعد لقوله: "وعلى كل ضامر" وهذا يعني الركبان فدخل فيه الرجال والنساء»⁽¹⁴⁾ و قوله تعالى: (فَأِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ) [المائدة: 26]، فهذه الآية يتعدل إعرابها تبعاً لقريئة الوقف، ذلك أن الوقف يترشح عنه معنى يكون بحسب الوقف ومن ثم فإن تعيين الدلالة يكون بالنظر إلى موطن الوقف، فإذا علقت "أربعين سنة" بـ "محرمة" كانت مدة التحريم أربعين سنة، أي أنها محرمة عليهم أربعين سنة، وإذا علقت علقته بـ "يتيهون" كان المعنى أنها محرمة عليهم أبداً وأن التيه أربعين سنة⁽¹⁵⁾ جاء في تفسير القرطبي: «"أربعين" ظرف زمان للتيه في قول الحسن وقتادة، قالوا: فلم يدخلها أحد منهم

فالوقف على هذا على "عليهم" وقال الربيع بن أنس وغيرهم: إن "أربعين سنة" ظرف للتحريم، فالوقف عليها فالأول إنما دخلها أولادهم...وعلى الثاني: فمن بقي منهم بعد أربعين سنة دخلوها»⁽¹⁶⁾

نخلص من هذا إلى القول إن تعليم النحو العربي لا يكون إلا بالجمع بين مباني اللغة ومعانيها كما فعل تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، وبهذا المعنى ينبغي أن يكون تصورنا لتعليمية النحو وتيسيره تصورا شموليا ينظر فيه إلى تضافر المستويات اللغوية الصوتية والصرفية والتركيبية، ولقد أشار عبد الصبور شاهين إلى ضرورة وضع منهج متكامل للدرس اللغوي ابتداء من الأصوات إلى الصيغ إلى التراكيب ومرورا بكل مستويات البحث بدلا من الوضع الراهن الذي يجعل من كل مادة مجالا مستقلا قائما بذاته ولا علاقة له بغيره من المجالات⁽¹⁷⁾

الهوامش:

- ¹ الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز، محمد عبد الله دراز، عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت، (دون ط، دون ت ط)، مج2، ج4، ص.83.
- ² ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ج1، ص.208.
- ³ مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير، حسين داي، الجزائر، ط1، 2008، ص.126.
- ⁴ الشاطبي، الموافقات، مج1، ج1، ص.04.
- ⁵ أبو حامد الغزالي، المستقصى من علم الأصول، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط3، 2010، ج2، ص.32/31.
- ⁶ هيثم سرحان، إستراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، دار الحوار، اللاذقية، سوريا، ط1، 2003، ص.79.
- ⁷ ينظر: عبد الجبار تومة، المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي، أعمال ندوة تيسير النحو العربي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، 2001، ص276/275.
- ⁸ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 2009، ص178.
- ⁹ ابن جني، (أبو الفتح عثمان) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ج1/ص33

- ¹⁰ ابن جني، الخصائص، ج1/ص34.
- ¹¹ ينظر: حمد عوض القوزي، المصطلح النحوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1983، ص80.
- ¹² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة ص8.
- ¹³ ينظر: صالح بلعدي، اللغة العربية وآلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995 ص96.
- ¹⁴ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ج14، ص363.
- ¹⁵ ينظر صالح فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص21.
- ¹⁶ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج7، ص397.
- ¹⁷ عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دون ط، ص9.